



HuMENA For Human Rights and Civic Engagement
HuMENA pour les Droits de l'Homme et l'Engagement Civique
هيومينا لحقوق الإنسان والمشاركة المدنية

تقرير حول وضع مجتمع الميم-عين القانوني والإجتماعي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، والتحوّل الجذري فيه بين الأعوام 2020 و 2023 (لبنان كنموذج)



إعداد الباحث: سام حيدر



HuMENA For Human Rights and Civic Engagement
HuMENA pour les Droits de l'Homme et l'Engagement Civique
هيومينا لحقوق الإنسان والمشاركة المدنية

تسعى منظمة هيومينا لحقوق الانسان والمشاركة المدنية إلى توفير المعلومات للجمهور بشكل مفتوح المصدر، وبالتالي يمكن استعمال هذا المؤلف مع ذكر مصدره. وتحتفظ المنظمة بحقوقها في ملاحقة أي شخص يستعمل / تستعمل المحتوى من دون ذكر المصدر.

جميع حقوق النشر محفوظة ©

لنظمة هيومينا لحقوق الانسان والمشاركة المدنية

HuMENA for Human Rights and Civic Engagement

www.humena.org

15/4 Rue Alphonse Hottat | Brussels 1050 | Belgium

قائمة المحتويات

1	ملخص تنفيذي
2	مقدمة عامة
4	السياق القانوني
4	مقدمة عن المثلية الجنسية في قوانين منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
5	الذكر الصريح للمثلية في القانون
5	أمثلة لدول تستخدم تعبيرات مبهمه للتعبير عن المثلية الجنسية
7	التعبير عن الهوية الجندرية.. بين المخالفة الصريحة والالتفاف حول القانون
8	لبنان - تحولات جذريّة في واقع مجتمع الميم عين
10	الهجوم والتحرّض ضد مجتمع الميم عين... الأسباب والحيثيات
10	جهودٌ فرديةٌ ودوليةٌ
12	خلاصات
12	توصيات
12	توصيات للمجتمع المدني في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
12	توصيات للمجتمع الدولي
13	توصيات لمجتمع الميم عين
14	المراجع

ملخص تنفيذي

تظل العلاقات المثلية بالتراضي مجرّمة في غالبية دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وتنتهك دول هذه المنطقة حقوق المثليين والمثليات والعابرين والعابرات والكويريين باستخدام قوانين عديدة منها واضحة وصريحة ومنها باستخدام تعابير فضفاضة تحتمل التأويل، والتي تجرّم «اللواط» و«الفجور» و«انتهاك الآداب والأخلاق العامة» و«الفسق».

رغم ذلك، وفي العديد من دول هذه المنطقة، كان هناك تحسن في وضع مجتمع الميم عين في السنوات الأخيرة الماضية من عدة جوانب. إلا أنه في السنتين الماضيتين، 2022 و2023، كان هناك تراجع ملحوظ في الوضع الاجتماعي والقانوني لأفراد هذا المجتمع.

لذلك، يبحث هذا التقرير في تاريخ الوضع القانوني والاجتماعي فيما يتعلق بحقوق مجتمع الميم عين في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، ويركز على لبنان خلال العامين الماضيين (2022 – 2023).

يقوم التقرير بتحليل الحالات المختلفة التي حدثت في لبنان منذ صيف العام 2022 ضد حقوق مجتمع الميم عين، بما في ذلك قرار وزير الداخلية اللبناني بسّام المولوي بمنع التجمعات وإقامة النشاطات التي تتعلق بهذا المجتمع، وحملة الكراهية والتحرّيش من قبل رجال السياسة والدين ضد المثليين/ات والعابرين/ات التي استمرت لفترة لا يستهان بها.

يركز التقرير على الدوافع والمبررات الكامنة وراء هذه الإجراءات، كما يتناول الاتجاهات والتحديات وانتهاكات حقوق الإنسان الأوسع التي يواجهها الأفراد الكويريون في المنطقة. كما يسلط الضوء على جهود المنظمات المحلية والدولية التي تعمل على تعزيز حقوق مجتمع الميم عين، ويقدم توصيات لمعالجة الوضع بشكل فعّال.

مقدمة عامة

كحال أي مسألة عبر التاريخ، تبدلت الرؤية التي يُنظر بها إلى مجتمع الميم عين. لم تكن الأحداث يومًا ثابتة، فكما تتعرض النساء اليوم لشقى أنواع التمييز والاضطهاد بعد أن كانت المرأة آلهة في بعض الحضارات القديمة ومصدرًا للحياة، كذلك تحوّل المشهد بالنسبة لمجتمع الميم عين، الذي ومنذ الأزل سجّل وجوده في العديد من الحضارات القديمة بدءًا من الفراعنة والإغريق واليابانيين وصولاً للأميركيين الأصليين، والتي بدورها كثيرًا ما احتوت مثل هذه العلاقات. أما اليوم، يواجه أفراد هذا المجتمع في جميع أنحاء العالم اضطهادًا وتمييزًا بمختلف أشكاله، بما في ذلك قطاع التعليم أو الخدمات أو القطاع الصحي، وصولاً إلى منازلهم وداخل مجتمعاتهم أو محيطهم، حيث يتعرض الكثير منهم إلى النبذ أو التعذيب أو الاعتداء الجسدي وغيره، وقد يصل الأمر في كثير من الأحيان إلى حدّ القتل.

وبطبيعة الحال، ومع اعتبار منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (مينا) من أكثر المناطق تطرفاً والأكثر رفضاً لمجتمع الميم عين، سجّلت أكبر عدد من حالات الاضطهاد مع غياب التشريعات التي تحميهم ومع وجود قوانين تمييزية تجرّمهم وتعرّضهم لمختلف العقوبات التي تصل في بعض هذه البلدان إلى عقوبة الإعدام.

وبعد سنوات من النضال والمناصرة ومحاولات التغيير، لا يمكن إنكار أن العديد من دول العالم شهدت تقدماً ملحوظاً في التعامل مع مجتمع الميم عين. رغم ذلك، بدا المشهد مختلفاً في العامين الماضيين، خاصة في لبنان، الذي يعتبر في وضعٍ أفضل مقارنة بسائر دول هذه المنطقة، ولو إلى حد ما.

تكمن المشكلة في أن الوضع القانوني والاجتماعي لمجتمع الميم عين يبدو في تراجع خلال العامين الماضيين، وفي كثير من الحالات حتى في الدول الأكثر تقدماً، على الرغم من عقود من التقدم. على سبيل المثال، في عام 2023 أعلنت منظمة «حملة حقوق الإنسان» (HRC)، وهي أكبر منظمة لحقوق المدنية لمجتمع الميم عين في الولايات المتحدة الأميركية، رسمياً «حالة الطوارئ» للأشخاص من المجتمع الكويري في الولايات المتحدة لأول مرة منذ أكثر من 40 عامًا، في أعقاب ارتفاع غير مسبوق في التشريعات المناهضة له هذه السنة. وفي تقريرها الجديد الذي أصدرته بعنوان «الأميركيون من مجتمع الميم عين يتعرضون للهجوم»، عرضت المنظمة تفاصيل أكثر من 75 مشروع قانون مناهض لمجتمع الميم عين تم توقيعه ليصبح قانوناً هذا العام وحده، أي أكثر من ضعف عدد السنة الماضية، والذي كان يعتبر أسوأ عامًا على الإطلاق.

في ضوء ذلك، يهدف هذا التقرير إلى تسليط الضوء على الوضع الاجتماعي والقانوني لمجتمع الميم عين في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، خاصة في السنتين الماضيتين اللتين شهدتا تبدلاً كبيراً في الأحداث، مع دراسة حالة لبنان على وجه الخصوص الذي يتغيّر فيه الحال بعد حفنة من القرارات من رجال السلطة والدين. إذ تغيب بيروت، للعام الثاني على التوالي، عن أي فعاليات أو أنشطة عامة تتعلق بشهر الفخر لمجتمع الميم عين، الذي عاد أعضاؤه للاختباء في الغرف المغلقة من جديد، وعقد التجمعات

والاجتماعات بعيداً عن الأضواء، خوفاً من قمع السلطات الأمنية وهجمات الجماعات الدينية المتطرفة، في ظل تصاعد خطاب الكراهية ضدّهم. يعرض التقرير لمحة تاريخية عن وضع مجتمع الميم عين في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ويركّز على القوانين التي تُعنى به في المنطقة، وكيفية مخالفة هذه القوانين لمبادئ حقوق الإنسان المنصوص عليها في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. كما يتناول الشأن اللبناني من قرار وزير داخلية لبنان، بسام المولوي، في صيف 2022 بمنع تجمعات المثليين/ات أو إقامة الفعاليات، وصولاً إلى حملة شرسة في عام 2023 من رجال الدين والسلطة لنشر الكراهية والتحريض على أفراد هذا المجتمع، وحتى اقتراح قوانين تجرّم الترويج للمثلية الجنسية، والنظر في حيثيات وخلفيات هذه القرارات. يقارن التقرير الوضع في هذه المنطقة وفي لبنان تحديداً مع المعايير الدولية، ويقدم توصيات للوصول إلى أفضل الممارسات التي من شأنها أن تلعب دوراً في تحسين وضعهم وأن تضع حدّاً للانتهاكات التي يتعرضون لها.

مقدمة عن حقوق مجتمع الميم عين في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

يعتبر أفراد مجتمع الميم عين مسلوبو الحقوق في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا التي تحمل مجموعة من القوانين التي غالبيتها تجرّم العلاقات المثلية ولو بالتراضي. تعدّ قوانين اللواط والفجور والأخلاق العامة من بين الأدوات التي تستخدمها الدول لانتهاك حقوق أفراد المجتمع الكويري، حيث يتعرض أفرادها إلى الاعتقال والعنف والتمييز في المجالين العام والخاص. وقد تمّ توثيق هذه الانتهاكات بالتفصيل في عدد من تقارير حقوق الإنسان والتغطيات الإعلامية وفي الخطابات الأكاديمية والسياسية. في الاجتماعات والجلسات الدولية، غالباً ما يُساء تمثيل أفراد مجتمع الميم عين من قبل الدول التي يتمّ اختيارها من المنطقة مثل مجلس حقوق الإنسان والأمم المتحدة.¹ ويكون ذلك بذرائع مبنية على حجج تتعلق بالقيم الدينية والثقافية، فتقوم هذه الدول بتقويض حقوق أفراد مجتمع الميم عين، وتعمل على تقديم دول المنطقة بصورة متجانسة وككيان موحد حول أفراد هذا المجتمع. تعارض دول المنطقة تطبيق حقوق الإنسان العالمية فيما يتعلق بالميول الجنسية والتعبير الجندري، وتشدد على أن احترام حقوق الإنسان لأفراد مجتمع الميم عين يتعارض مع القيم الثقافية والدينية لدول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

¹ لدى مجلس حقوق الإنسان آلية فريدة من نوعها وهي الاستعراض الدوري الشامل. تنطوي هذه العملية على استعراض سجلات حقوق الإنسان الخاصة بجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة البالغ عددها 193 دولة مرة كل أربع سنوات. ويوفر الاستعراض فرصة لجميع الدول للإعلان عن الإجراءات التي اتخذتها لتحسين أحوال حقوق الإنسان في بلدانها والتغلب على التحديات التي تواجه التمتع بحقوق الإنسان. كما يتضمن الاستعراض الدوري الشامل تقاسماً لأفضل ممارسات حقوق الإنسان في مختلف أنحاء الكرة الأرضية.

على سبيل المثال، عارض المغرب في يونيو/حزيران 2016 انتداب الخبير المستقل المعني باليول الجنسية والهوية والتعبير الجندريين في مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة.² وقد اعتبر أن ذلك يتعارض مع «قيم ومعتقدات ما لا يقل عن 1.5 مليار شخص ينتمون إلى حضارة واحدة».³ كما قال نفس المندوب إن الولاية خلقت غموضاً لدى الشباب وتحذت عالمية حقوق الإنسان.⁴

إلا أن الحال ليس واحدًا في المنطقة، والقول بذلك يعتبر منافياً للواقع. ففي حين لا تعترف دول هذه المنطقة ذات الأغلبية الناطقة بالعربية والأغلبية المسلمة بحقوق مجتمع الميم عين أو حتى بوجوده، تختلف فيها القوانين بين ما ينص صراحة على عدم شرعية هذه العلاقات وبين نصوص فضفاضة تُترك للتأويل.

السياق القانوني:

مقدمة عن المثلية الجنسية في قوانين منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

في السياق القانوني، ورثت غالبية دول هذه المنطقة قوانين صارمة وقاسية ضدّ المثلية الجنسية من الأنظمة القضائية الاستعمارية الفرنسية والبريطانية. بعد نيل الأردن والبحرين الاستقلال، قامت كلٌّ منهما بإلغاء هذه القوانين، الأولى في عام 1951 والثانية في عام 1976، فيما حافظت سائر دول المنطقة على هذا الموروث، مع قيامها بتغيير اللغة والصياغة في بعض الأحيان.

في حالاتٍ أخرى، تخضع بعض دول هذه المنطقة إلى أحكام الشريعة الإسلامية مثل المملكة العربية السعودية التي تعتبر فيها الشريعة المصدر الأول للقوانين، والتي لا يوجد فيها قوانين مكتوبة تتعلق بالتوجه الجنسي والهوية الجندرية، إلا أن القضاة يستخدمون الشريعة الإسلامية لمعاقبة الأشخاص الذين يُشتبه في قيامهم بعلاقات جنسية مثلية أو أفعال «غير أخلاقية» أخرى.

² تم تأسيس ولاية الخبير المستقل المعني بالحماية من العنف والتمييز على أساس اليول الجنسية والهوية الجندرية بهدف: «تقييم تنفيذ الآليات الدولية الحالية لحقوق الإنسان فيما يتعلق بطرق التغلب على العنف والتمييز ضد الأشخاص على أساس ميولهم الجنسية أو هوياتهم الجندرية، وتحديد ومعالجة الأسباب الجذرية للعنف والتمييز». انظر حقوق الإنسان للأمم المتحدة: «الخبير المستقل المعني باليول الجنسية والهوية الجندرية» متاح على:

<https://www.ohchr.org/EN/Issues/SexualOrientationGender/Pages/Index.aspx>

³ التحالف الدولي لمجتمعات الرينبو، المنظمة الدولية للمثليين والمثليات والعاشرين والعاشرين جنسيًا وبينني الجنس - انترسكس - استكمال تبني قرار اليول الجنسية والهوية الجندرية، 2016 في 30 يونيو 2016، متاح على:

<https://arc-international.net/wp-content/uploads/08/2016/SOGI-Resolution-Vote-Compilation-FINAL.pdf> ص 96

⁴ المرجع نفسه

الذكر الصريح للمثلية في القانون

في تونس، الجزائر، عُمان، المغرب، اليمن، ليبيا، قطر، إيران، موريتانيا، وجزء من فلسطين (في غزة تحديدًا حيث تختلف قوانينها عن الضفة الغربية)، تُحظر القوانين المثلية الجنسية صراحةً، إما باستخدام صياغة محايدة جنديًا أو بذكر الرجال والنساء معًا.

في غزة، ما زال قانون الانتداب البريطاني رقم 74 لسنة 1936 ساري المفعول. تجرّم المادة 152 منه «كل من واقع شخصًا آخر خلافًا لنواميس الطبيعة» بالسجن حتى 10 سنوات.⁵

أما في الضفة الغربية فالقانون الساري هو قانون العقوبات الأردني لسنة 1951، وهذا القانون لا يحظر العلاقات الجنسية المثلية.⁶

من بعض الأمثلة على الذكر الصريح للمثلية في القانون قطر، التي تفرض عقوبات وفقًا للمادة 296 على أي ذكر سواء كان مسلمًا أم غير مسلم «قادر أو حرض أو أغرى بأي وسيلة ذكرًا لارتكاب فعل اللواط أو الفجور».⁷

في موريتانيا أيضًا، تُجرّم العلاقات المثلية وفقًا للمادة 308 من القانون الجنائي، وذلك «بالرجم أمام الملاء» لكل مسلم «ارتكب جريمة اللواط»، وبالسجن بين 3 أشهر و 3 سنوات وغرامة بين 5 آلاف و60 ألف أوقية (142 إلى 1702 دولار) لكل مسلمتين راشدين ارتكبتا نفس العمل.⁸

تُجرّم بعض دول المنطقة العلاقات الجنسية بين الرجال، وهي الكويت، السودان، وجزء من الإمارات (دبي).⁹

أمثلة لدول تستخدم تعبيرات مبهمة للتعبير عن المثلية الجنسية

لبنان، سوريا، وجزء آخر من الإمارات (أبو ظبي)، تحظر الجنس «المخالف للطبيعة» وتعزّفه بطريقة مبهمة.

في لبنان تعاقب المادة 534 من قانون العقوبات اللبناني «كل مجامعة على خلاف الطبيعة» بالسجن لمدة تصل إلى سنة واحدة.¹⁰ وقد استُخدم هذا البند بشكل متكرر لمحاكمة أشخاص يُشتبه فيهم بالمثلية.

⁵ قانون العقوبات رقم 74 لسنة 1936، <http://www.qanon.ps/news.php?action=view&id=16325>

⁶ قانون العقوبات الأردني (رقم 16 لسنة 1960) <http://www.wipo.int/edocs/lexdocs/laws/ar/jo/jo064ar.pdf>

⁷ القانون رقم 11 لسنة 2004 بإصدار قانون العقوبات، <https://www.almeezan.qa/LawArticles.aspx?LawArticleID=889&LawId=26&language=ar>

⁸ الأمر القانوني رقم 83-162 بتاريخ 9 يوليو 1983 المتضمن القانون الجزائري، <https://www.justice.gov.mr/IMG/pdf/codepenalarabe.pdf>

⁹ تملك الإمارات نظامًا إتحاديًا، حيث يوجد قانون عقوبات شامل إلى جانب قانون عقوبات خاص بكل إمارة.

¹⁰ قانون العقوبات اللبناني، 1943

إلا أنه في السنوات الماضية، ولأكثر من 14 سنة، قضت المحاكم في 4 قضايا بأنه لا يمكن استخدام هذه المادة لمحاكمة الجنس المثلي بالتراضي.¹¹ في عام 2007 كانت أول قضية من هذا النوع، حيث انتقد قاض صياغة القانون على الشكل التالي: *الإنسان جزء من الطبيعة وأحد عناصرها... لا أحد يستطيع القول إن أي من سلوكاته مخالف للطبيعة حتى لو كان العمل إجرامياً أو مسيئاً لأن هذه هي قوانين الطبيعة ببساطة. إذا أمطرت السماء أثناء الصيف أو جاء الطقس حاراً في الشتاء أو أعطتنا شجرةً ثماراً غريبة، كل هذه الأشياء متناسقة مع الطبيعة وهي جزء من قوانينها.*¹² أما بالنسبة للإمارة أبو ظبي ينص القانون على عقوبة لكل «اتصال جنسي منافٍ للطبيعة».

تستخدم العديد من الدول قوانين «آداب» محايدة جندياً لملاحقة الأشخاص الذين يمارسون الجنس المثلي بالتراضي. وتكون هذه الأحكام شديدة الخطورة حيث أنها تبقى مبهمه وتحتل التأويل، وذلك لاستخدامها مصطلحات مثل «فاسق» دون أن تعرّفها بشكل واضح. في مصر استخدمت السلطات قانون «الفجور» الذي أقرّ عام 1951 لتجريم العمل الجنسي، وقامت فيما بعد باستبداله بالقانون 10/1961 في مكافحة الدعارة لمحاكمة الأفعال الجنسية بين الرجال، ما أدّى إلى مئات الاعتقالات.¹³ في نفس الإطار، تعمل البحرين أيضاً على مضايقة واحتجاز أفراد يُشتبه بانتمائهم إلى مجتمع اليم عين وذلك باستخدام مصطلحات مبهمه حول «الحياة».¹⁴

في العراق والأردن، لا يوجد أي قانون يجرم الجنس المثلي بالتراضي، ولا تستخدم الحكومة دائماً الأحكام «الأخلاقية» لتجريمه.

¹¹ للاطلاع على نقاش حول الثلاث حالات الأولى، انظر لى كرامة، المادة 534 سقطت: المثلية الجنسية ليست «مخالفة للطبيعة»، الفكرة القانونية، 11 تموز 2016،

أما الحكم الرابع صدر في العام 2017. غرايم ريد، «لبنان يقترب أكثر من إلغاء تجريم السلوك المثلي»، 2 شباط 2017، <https://www.hrw.org/ar/news/299629/02/02/2017>

¹² International Commission of Jurists (ICJ), Sexual Orientation, Gender Identity, and Justice: A Comparative Law Casebook (Geneva: ICJ, 2011), p.43. (الاقتباس بالعربية ترجمة هيومن رايتس ووتش للنص المرجعي بالإنجليزية).

¹³ هيومن رايتس ووتش، في زمن التعذيب: إهدار العدالة في الحملة المصرية ضد السلوك المثلي، 2004، <https://www.hrw.org/sites/default/files/reports/egypt0304arabic.pdf>

¹⁴ المادة 350 من قانون العقوبات البحريني (1976) تجرم كل من «أتى علناً فعلاً مخلاً بالحياة»

التعبير عن الهوية الجندرية.. بين المخالفة الصريحة والالتفاف حول القانون

لا يعد عدم الامتثال الجنسي مخالفاً للقوانين صراحةً في المنطقة سوى في الإمارات والكويت سابقاً. ألغت المحكمة الدستورية الكويتية في عام 2022 قانوناً يجرم «التشبه بالجنس الآخر» وُضع في عام 2007 بعد تعديل المادة 198. في عام 2018، أُضيفت عُمان إلى اللائحة بتجريمها كل رجل «تنكر في زي امرأة».

بموجب ذلك، يتعرض كل من العبارات جندرياً إضافة إلى ذوي الهوية الجندرية المعيارية إلى الاضطهاد، الاعتقال أو التعذيب.

في الإمارات، يعاقب قانون العقوبات الاتحادي «كل رجل تنكر بزي امرأة ودخل مكاناً خاصاً بالنساء أو محظور دخوله آنذاك لغير النساء».¹⁵ في عام 2016، مُنعت عارضة أزياء كندية من دخول الإمارات بسبب هويتها الجندرية.¹⁵

في سائر دول المنطقة، لا قوانين تجرم العبور الجندري أو «التشبه بالجنس الآخر». إلا أنه وفي العديد من هذه الدول يعاقب ويلاحق العبارات جندرياً (أي من ذكر إلى أنثى) بموجب قوانين غير واضحة أو لا علاقة لها بالتعبير الجندري أو العبور الجندري.

في لبنان، يتم التضييق على العبارات جندرياً والتعرض لهنّ أو حتى اعتقالهن أحياناً، كما تجري محاولات لمعاقبتهنّ وفقاً للمادة 534 التي تجرم العلاقات الجنسية «على خلاف الطبيعة» وذلك في حال قمن بممارسة الجنس مع رجال، حيث لا يتم الاعتراف بهنّ كنساء ويُنظر إلى هذه العلاقة على أنها علاقة مثلية. إلا أنه وكما أشرنا سابقاً، لم يتم تجريم العلاقات المثلية وفقاً لهذه المادة منذ أكثر من 15 عاماً.

في 15 أغسطس/آب 2023، قدّم العضو المستقل في مجلس النواب العراقي رائد المالكي مشروع قانون يهدف إلى تعديل «قانون مكافحة البغاء» رقم 8 لسنة 1988، ليُجرّم جنائياً العلاقات المثلية والتعبير عن العبور الجندري. إذا أُقر مشروع القانون، سَتُعاقب العلاقات الجنسية المثلية بالإعدام أو السجن المؤبد، و«الترويج للشذوذ المثلي» بالسّجن ما لا يقل عن سبع سنوات وبغرامة، و«التشبه بالنساء» بالسّجن ما لا يقل عن ثلاث سنوات.

يعاقب مشروع القانون «الترويج للشذوذ الجنسي»، كما يساوي بين العلاقات الجنسية المثلية وبين «الشذوذ الجنسي» الذي يعرفه بأنه «أي وطء بين شخص وشخص آخر من الجنس نفسه إذا تكررت ممارسته لأكثر من ثلاث مرات».

يتعرض مشروع القانون للعبور الجندري، ويستهدف تحديداً النساء العبارات جندرياً (من ذكر إلى أنثى) بالسّجن بين سنة وثلاث سنوات أو غرامة تتراوح بين 5 ملايين دينار (3,800 دولار أمريكي) و10 ملايين دينار (7,700 دولار أمريكي) لكل من «مارس أي فعل من أفعال التخنث»، والذي يعرفه القانون أيضاً بأنه «التشبه بالنساء»، ويشمل «وضع مساحيق التجميل الخاصة بالنساء ولبس الملابس الخاصة بهنّ في الأماكن العامة أو الظهور بمظهر يشبه مظهر النساء».

¹⁵ حكومة دبي، المادة ٣٥٩ من قوانين الإمارات العربية المتحدة

¹⁶ Asmae Bahadi, "Transgender Person Denied Entry to United Arab Emirates", August 11, 2016

يحظر مشروع القانون العلاج بالهرمونات البديلة وما يسميه «تغيير الجنس» بناءً على الرغبة الشخصية، وكذلك أي محاولة لتغيير الهوية الجندرية، ويعاقب عليها بالسجن بين سنة وثلاث سنوات. تنطبق العقوبة نفسها على أي جراح أو طبيب آخر يجري جراحة تأكيد الجندر. يستثني القانون حالات حاملي/ات صفات الجنسين التي تتطلب التدخل الجراحي لتأكيد الجنس البيولوجي ليكون إما ذكر أو أنثى فقط.

في الثامن من أغسطس/آب 2023، وجّهت هيئة الإعلام والاتصالات في العراق جميع وسائل الإعلام ومنصات التواصل الاجتماعي العاملة في البلاد بعدم استخدام مصطلح «المثلية الجنسية»، واستبداله بـ«الشذوذ الجنسي»، وحظر استخدام مصطلحي «النوع الاجتماعي» و«الجندر».

لبنان - تحولات جذريّة في واقع مجتمع الميم عين

في عام 2020، وبالتزامن مع التظاهرات والاحتجاجات المناهضة للحكومة التي شهدتها لبنان، خرجت مسيرة رفعت أعلام قوس قزح، ضمت مئات المشاركين في العاصمة بيروت مطالبين بحقوق مجتمع الميم عين. كان الأمر أشبه بالإعلان عن حضور واضح لهذه الفئات المهمشة في المجتمع اللبناني، وذلك بعد الظهور غير المسبوق لها أثناء التظاهرات التي قامت بين عامي 2019 و 2020. تم وصف المسيرة التي وقعت في شهر الفخر بأنها «أول مسيرة فخر للمثليين» في دولة عربية. وقد ضاعف هذا من آمال مجتمع الميم عين في لبنان في مستقبل أكثر تحراً.

لكن الواقع الآن هو أن بيروت، للعام الثاني على التوالي، تغيب عن أي فعاليات أو أنشطة عامة تتعلق بشهر الفخر لمجتمع الميم عين، الذين عاد أفرادهم للاختباء وعقد التجمعات والمناسبات بعيداً عن الأضواء، خوفاً من قمع السلطات الأمنية وهجمات الجماعات الدينية المتطرفة، في ظل تصاعد خطاب الكراهية ضدهم. ففي السنتين الماضيتين، ساهمت سلسلة من القرارات والتحركات إلى تضيق الخناق على أفراد مجتمع الميم عين وتبديد الآمال بتحسين واقعه في لبنان. بدايةً مع قرار وزير داخلية لبنان بسام المولوي في 24 حزيران/يونيو 2022 بمنع تجمعات «تهدف إلى الترويج للشذوذ الجنسي». إلا أنه في الأول من شهر تشرين الثاني من العام نفسه، قضى مجلس شورى الدولة بوقف تنفيذ هذا القرار بعد الطعن المقدم من قبل منظمتنا «الفكرة القانونية» و«حلم».¹⁷ إلا أنّ المولوي لم يستسلم وخالف قرار مجلس شورى الدولة بمحاولته منع أي تجمّع أو لقاء أو مؤتمر يتعلق بالمجتمع الكويري.¹⁸

¹⁷ الفكرة القانونية، جمعية «حلم»، قرار الداخلية بترهيب المثلية لم يعد نافذاً، 2015.

¹⁸ أسرار شبارة، الحرة، رغم قرار «شورى الدولة».. وزير داخلية لبنان «يضيق الخناق» على المثليين، 2022.

في شهر تموز/ يوليو من عام 2023، احتدم النقاش حول المثلية الجنسية بين مؤيد ومعارض على مواقع التواصل الاجتماعي بعد أن شنَّ أمين عام حزب الله، حسن نصر الله، هجوماً على المثليين في خطاب له، معتبراً أن مصدره الولايات المتحدة الأميركية وأوروبا، وأن على جميع اللبنانيين مواجهته بمسليمه ومسيحيه «بكل الوسائل وبدون أسقف».¹⁹ خطاب نصر الله انسحب على القوى السياسية والدينية التي بدأ عدد منها بالإدلاء بتصريحات ونشر أفكار مناهضة للمثلية، التي اعتبروها مخالفة للعادات والتقاليد وللقيم الدينية والثقافية في البلاد.

جاء ذلك بالتزامن مع تقديم 9 نواب **اقتراح قانون** ينص على إلغاء المادة 534 من قانون العقوبات اللبناني، والذي وقع عليه 9 نواب وغاب عن التوقيع ثمانية نواب «تغييريين».²⁰ من مقدمة الأسباب الموجبة لاقتراح القانون، «عدم تجريم المثلية الجنسية لا يعني تشريعها إنما إلغاء صفة الجرم عن الأفراد».

في المقابل، قدّم اللواء أشرف ريفي **اقتراح قانون** لتشريع تجريم المثلية الجنسية ومروجيها. يهدف الاقتراح إلى تعديل الصيغة الحالية من المادة 534 من قانون العقوبات اللبناني بمعاينة كل «مجماعة على خلاف الطبيعة» بإضافة عبارة «بين مثليي الجنس بين ذكر وذكر وبين أنثى وأنثى». كما رفع عقوبة السجن، وأصبحت العقوبة تقتضي بالحبس من سنة إلى 3 سنوات. بدوره، أحال أيضاً وزير الثقافة محمد مرتضى إلى مجلس الوزراء اقتراح **مشروع قانون** أعده بنفسه بهدف معاينة الترويج للمثلية الجنسية أو إمكانية العبور الجندري.

ومع تصاعد خطاب الكراهية، قامت مجموعة تسمي نفسها «جنود الرب»، وهي مجموعة مسيحية متشددة، باقتحام ملهى في بيروت والاعتداء على شباب وشابات كانوا يشاهدون عرض مسرحي كوميدي. وانتشرت **فيديوهات** على مواقع التواصل الاجتماعي توثق الحادثة، حيث يُسمع أحد المعتدين وهو يقول «هذا مكان إبليس يقوم بالترويج للمثليين، في أرض الرب ممنوع ذلك.. حذرناكم 100 مرّة».

في 30 سبتمبر/أيلول 2023، تعرضت «مسيرة الحريات» التي دُعي إليها في وسط بيروت إلى اعتداء بالركل والضرب من قبل مجموعة من الشبان بحجة أن هذه المسيرة داعمة للمثلية الجنسية. نظمت هذه المسيرة جمعيات ومنظمات ومؤسسات إعلامية وحقوقية تحت عنوان «من أجل ضمانة كاملة لحريّاتنا وردّاً على الانتهاكات المتتالية». وقد تعرّضت لاعتداء من قبل شبّان كانوا يستقلون دراجات نارية انطلقوا في مسيرة مناهضة تحت شعار «إحم عائلتك» حيث نادوا «بفرض القيم والأخلاق الصحيحة، ورفض الدفاع عن حقوق المثليين».²¹

¹⁹ أسرار شبارو، الحرّة، نصر الله يطلق معركة على المثليين في لبنان.. ومخاوف من «منسوب العنف»، 24 يوليو 2023.

²⁰ يضمّ البرلمان اللبناني 14 نائباً من خارج القوى التقليدية تمّ انتخابهم في عام 2022 ويُطلق عليهم نواب التغيير.

²¹ أسرار شبارو، الحرّة، بذريعة دعمها «المثلية».. اعتداء على «مسيرة الحريات» وسط بيروت، 2023.

الهجوم والتحريض ضد مجتمع الميم عين... الأسباب والحيثيات

في السنوات الأخيرة، كان تراجع حقوق مجتمع الميم عين في طليعة سجل حقوق الإنسان المتدهور لحكومات منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. يشير هذا التراجع بشكل خاص إلى التراجع الإقليمي في حقوق الإنسان للجميع. هذا التراجع يشمل الهجمات على الحقوق الأساسية، مثل الحق في حرية التعبير والتجمع وتكوين الجمعيات، فضلاً عن إدخال تشريعات مسيئة، بما في ذلك قوانين الجرائم الإلكترونية والقوانين التي تجرم التعبير عن النوع الاجتماعي والجنسانية، والتي تستهدف المعارضة بشكل عام، ونشاط مجتمع الميم عين بشكل خاص.

وفي الأزمات على وجه الخصوص، يصبح استخدام الخطابات والتشريعات المناهضة لمجتمع الميم عين لتعبئة جمهور غير مطلع إلى حد كبير وليس لديه خلفية كافية ضد مجموعة مهمشة، أداة تستخدمها الحكومات لجعل الفئات الأكثر ضعفاً كبش فداء. ومع غرق لبنان في الأزمة التي يمرّ بها، تقوم السلطات بقمع حقوق مجتمع الميم عين وتسمح بالعنف ضدهم دون رادع. تحدث هذه الهجمات في ظلّ أزمة اقتصادية خانقة كان لها عواقب وخيمة على حقوق الإنسان ودفعت أكثر من 80 بالمائة من السكان إلى الفقر، مما أثر بشكل خاص على الفئات المهمشة.²²

هذه الهجمات ليست جديدة، كلما أصبح النشاط المتعدد الجوانب أكثر قوةً ووضوحاً حول حقوق مجتمع الميم عين، كلما أصبحت الحكومة أكثر تهديداً وقمعاً. منذ عام 2017، تدخلت قوات الأمن اللبنانية بانتظام في أحداث ونشاطات حقوق الإنسان المتعلقة بالنوع الاجتماعي والجنسانية، بما في ذلك عن طريق إصدار **حظر دخول** على غير اللبنانيين ممن يحضرون المؤتمرات التي تتعلق بهذه المواضيع، والذي تم إلغاؤه في عام 2021 بموجب أحكام قضائية. وبعيداً عن خدمة المصلحة العامة، تعمل الحكومة اللبنانية على تقويض الحقوق الأساسية بينما تفشل في تفعيل إصلاحات اقتصادية وقضائية عاجلة.

جهود فردية ودولية

تصاعد خطاب الكراهية في لبنان يقابله جهود فردية وجماعية، محلية وعالمية، ترمي إلى التخفيف من وطأة التبعات التي تخلفها هذه الأحداث. سام (اسم مستعار)، 22 سنة، ناشط نسوي يعمل مع زملائه على إطلاق مبادرة²³ تشمل العمل على عدة مشاريع، منها تعديل القوانين الداخلية المتعلقة بأماكن العمل مع المؤسسات والمنظمات الناشئة. يسعى «سام» من خلال عمله ونشاطاته إلى استخدام أي وسيلة أو منصة تمنحه فرصة للدفاع عن حقوق الأفراد المهمشة. إلا أنه وبعد الأحداث الأخيرة التي حصلت في لبنان، أوقف جميع نشاطاته في الوقت الحالي وابتعد عن وسائل التواصل الاجتماعي بشكل مؤقت، وذلك بعد أن تلقى رسائل تهديد بالقتل. يوضح «سام» أنّ «الاعتداءات الأخيرة أدت إلى بثّ

²² من مقابلة أجريتها مع رشا يونس، باحثة ومدافعة عن حقوق مجتمع الميم عين في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا مع هيومن رايتس ووتش.

²³ تحفظ «سام» عن ذكر اسم المبادرة لأسباب تتعلق بسلامته وأمنه الشخصي.

الخوف والذعر لدى الجميع من كافة أنحاء المنطقة، وأصبحت جميع الأماكن غير آمنة حتى تلك التي لطالما اعتبرها أفراد مجتمع الميم عين منفصلاً لهم».²⁴

بدورها، تركّز رشا يونس، وهي باحثة ومدافعة عن حقوق مجتمع الميم عين في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا مع هيومن رايتس ووتش، في عملها على البحث وتوثيق انتهاكات حقوق الإنسان ضدّ أفراد مجتمع الميم عين في لبنان. ويشمل ذلك إجراء مقابلات مع الضحايا والشهود، وأحياناً المسؤولين الحكوميين لجمع الأدلة على التمييز والعنف والانتهاكات القانونية. تعمل هيومن رايتس ووتش على رفع مستوى الوعي حول قضايا حقوق الإنسان التي يواجهها أفراد مجتمع الميم عين في لبنان من خلال التقارير والبيانات الصحفية والبيانات العامة. يهدف هذا التوثيق الشامل إلى تعبئة الرأي العام، محلياً ودولياً، لدعم حقوق هؤلاء الأفراد. كما تتعاون هيومن رايتس ووتش مع المسؤولين الحكوميين وصانعي السياسات في لبنان للدعوة إلى تغييرات قانونية وسياسية تحمي وتعزز حقوق مجتمع الميم عين. وقد يشمل ذلك اجتماعات ورسائل ومناشدة عامة للسلطات الحكومية.

تشرح يونس في مقابلتها مع «هيومينا» عن دورها في منظمة هيومن رايتس ووتش، وتقول «أنا لا أعمل بمفردي أبداً، وإثماً بالتشاور والشراكة مع المنظمات والناشطين المحليين والإقليميين لحشد منصة هيومن رايتس ووتش الدولية لتعزيز عملهم ورسائلهم. على المستوى الدولي، تعمل هيومن رايتس ووتش مع هيئات مثل الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية لتسليط الضوء على قضايا حقوق مجتمع الميم عين في لبنان والدعوة إلى الضغط الدولي على الحكومة اللبنانية لإجراء الإصلاحات اللازمة. نطلق أيضاً حملات إعلامية، بما في ذلك على وسائل التواصل الاجتماعي، لجذب الانتباه إلى قضايا حقوق مجتمع الميم عين في لبنان وخلق الدعم الجماهيري وكذلك المساهمة في تغيير الروايات السائدة عنهم». وتختتم يونس «حقوق مجتمع الميم عين هي حقوق إنسان أساسية، وخنقها كذريعة لإبقاء جزء من المجتمع مهمشاً تحت ذريعة زائفة لما يسمى بالأخلاق العامة يضر بحقوق الإنسان بشكل العام.»

²⁴ من مقابلة مع «سام» (اسم مستعار).

خلاصات

تعتبر قضايا حماية حقوق مجتمع الميم عين من التحديات الأبرز في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، نظرًا لكونها من المواضيع التي يُحظر تناولها ويعتبر قمعها بالنسبة لحكومات هذه المنطقة من المسلمات. حيث يتعرض أفراد هذا المجتمع في بلدان هذه المنطقة لانتهاكات عديدة، بدءًا من التوقيف والترهيب، وصولًا إلى الاعتقال والسجن أو حتى التعذيب. وتتشابه هذه الدول في كثير من الأحيان في نظرتها إلى مجتمع الميم عين وتعاطيها معه، خاصة من الناحية القانونية، ولا تشير المعطيات إلى وجود بوادر للتغيير، بل إن البيانات والمؤشرات تبين تراجع ملحوظ في السنوات الأخيرة الماضية في حقوق مجتمع الميم عين في المنطقة.

يأتي ذلك على الرغم من كون هذه الدول طرفًا في العديد من المواثيق الدولية التي تقرّ حماية حرية التعبير ومناهضة التعذيب والقضاء على جميع أشكال التمييز، إلا أن منظومتها لا تحترم أو تتضمن معايير أساسية للحماية، وتبقى الأعراف والعادات والتقاليد سيدة الموقف.

توصيات

توصيات للمجتمع المدني في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا:

- تكثيف الجهود من قبل المنظمات المحلية والدولية والضغط الدولي على الحكومات العربية لإجراء الإصلاحات اللازمة وتحسين وضع مجتمع الميم عين في المنطقة.
- توفير المساعدة النقدية ودعم سبل العيش للتخفيف من الآثار الاجتماعية والاقتصادية الشديدة على الأشخاص ذوي/ات التوجهات الجنسية والهويات والتعبيرات الجندرية والخصائص الجنسية المتنوعة.
- التشاور مع الأشخاص ذوي/ات التوجهات الجنسية والهويات والتعبيرات الجندرية والخصائص الجنسية المتنوعة والمنظمات حول الاحتياجات والفجوات، لدمج (الحاجات والفجوات) في البرامج المستجيبة للنوع الاجتماعي.

توصيات للمجتمع الدولي:

- ضمان حماية المجموعات والمنظمات التي تجتمع في سبيل ضمان الحقوق الجنسية والجسدية.
- الاستمرار في توسيع نطاق الخدمات المتعددة القطاعات التي تستهدف الاحتياجات الخاصة بالأشخاص الأكثر تهميشًا من مجتمع الميم عين وذوي/ات التوجهات والهويات الجندرية المتنوعة، لا سيما الأفراد العابرين/ات جنديًا.

• دعم جهود المناصرة في سبيل تحديث القوانين الوطنية الحالية التي تتناول موضوع المثلية الجنسية أو التعبير عن النوع الاجتماعي بشكل يزيل صفة الجرم عنها، خاصة تلك التي تحتمل نصوصها التأييل، وذلك بما يتماشى مع المعايير الدولية ومع المواثيق الدولية التي وقّعت عليها هذه الدول.

• سنّ السياسات والإجراءات التي تأخذ في الاعتبار الفهم غير الثنائي للنوع الاجتماعي، فيما يتعلق بالوصول إلى الخدمات الحكومية وغير الحكومية.

• الدعوة إلى تشريع يسمح للأفراد العابرين والعابرات بتعديل النوع الاجتماعي (الجندر) على بطاقات الهوية والأوراق الرسمية الخاصة بهم/بهنّ.

• دعم الجهود المبذولة لمنع الاعتقال والاحتجاز التعسفيين للأفراد العابرين والعابرات وغيرهم من الفئات المهمشة بسبب وضعهم/ن القانوني.

• دعم منظمات مجتمع الميم عين بالموارد المالية.

توصيات لمجتمع الميم عين:

• المشاركة في ورش العمل والبرامج التي تهدف إلى التعريف بمجتمع الميم عين ووضع الإجماعي والقانوني، وذلك بهدف تثقيفهم/ن ومعرفة حقوقهم/ن وكيفية التصرف في حال تمّ اعتقالهم/ن أو تمّ التعرض لهم/ن بالعنف وما إلى ذلك.

• استخدام كافة المنصّات سواء الرقمية أو غيرها، وذلك لتبديد المخاوف حول مجتمع الميم عين ونشر حالة من الوعي الجماعي حول حقيقته وإزالة الأفكار الخاطئة حوله.

• استخدام الفنون والانتاج الثقافي للتوعية نظرًا لتأثيره والدور المهم الذي يلعبه في إيصال الرسائل.

• بناء التحالفات وا تواصل الاجتماعي، التوعية المباشرة لدى الحلفاء المحتملين، والتوعية غير العلنية.

المراجع:

قائمة المراجع باللغة العربية

المواد القانونية:

- الأمر القانوني رقم 162-83 بتاريخ 9 يوليو 1983 للمتضمن القانون الجنائي، موريتانيا،
<https://www.justice.gov.mr/IMG/pdf/codepenalarabe.pdf>

- الجمهورية التونسية، المجلة الجزائرية،
http://www.legislation.tn/affich-code/Code-p%C3%A9nal_89
النسخة الفرنسية:
<https://www.wipo.int/wipolex/en/text/201808>

- القانون الجنائي لسنة 1991، السودان،
<https://www.wipo.int/edocs/lexdocs/laws/ar/sd/sd004ar.pdf>

- القانون رقم 16 لسنة 1960 بإصدار قانون الجزاء، الكويت،
<http://www.undp-aciac.org/publications/ac/compendium/kuwait/criminalization-lawenforcement/criminal-60-ar.pdf>

- قانون الجزاء العماني، 2018،
<https://qanoon.om/p/2018/rd2018007/>

- قانون العقوبات الأردني (رقم 16 لسنة 1960)
<http://www.wipo.int/edocs/lexdocs/laws/ar/jo/jo064ar.pdf>

- قانون العقوبات البحري (1976)،
<https://www.refworld.org/cgi-bin/texis/vtx/rwmain/opendocpdf.pdf?reldoc=y&docid=589b5cbe4>

- قانون العقوبات الجزائري،
<https://www.wipo.int/edocs/lexdocs/laws/ar/dz/dz027ar.pdf>

- قانون العقوبات السوري، القانون الجنائي (الصادر بالرسوم التشريعي رقم 148/1949)،
<https://www.wipo.int/wipolex/en/text/243237>

- قانون العقوبات القطري لسنة 2004،
<https://www.almeezan.qa/LawArticles.aspx?LawArticleID=889&LawId=26&language=ar>

- قانون العقوبات اللبناني (1943)،
<http://www.madcour.com/LawsDocuments/LDOC634454580357137050-1-.pdf>

- قانون العقوبات الليبي لسنة 1953،
<https://ssf.gov.ly/wp-content/uploads/09/2012/%D%82%9D%8A%7D%9%86D%88%9D%-86%9D%8B%9D%82%9D%88%9D%8A%8D%8A%7D%8AA-%D%84%9D8%9A%D%8A%8D8%9A.pdf>

- قانون العقوبات المغربي، مجموعة القانون الجنائي،
<https://wipolex-res.wipo.int/edocs/lexdocs/laws/ar/ma/ma089ar.pdf>

- قانون العقوبات اليمني،
http://hrlibrary.umn.edu/arabic/Yemeni_Laws/Yemeni_Laws14.pdf

- قانون العقوبات رقم 74 لسنة 1936، فلسطين،
<http://www.qanon.ps/news.php?action=view&id=16325>

- قانون عقوبات أبو ظبي، الإمارات،
<https://www.adjd.gov.ae/sites/Authoring/AR/ELibrary20%Books/E>

- قانون عقوبات دبي،
<http://qistas.com/legislation/uae/view/3979792>

الدوريات والمجلات:

- الدّيار، مسألة المثلية الجنسية تعود إلى الواجهة: مشروع قانون لعد تجريمها تقدّم به عدد من النواب، ٢٠٢٣.
كرامة، لى، المادة ٥٣٤ سقطت: المثلية الجنسية «ليست مخالفة للطبيعة»، المفكرة القانونية، ٢٠١٦.

مقالات وتقارير وأبحاث إلكترونية:

- آر تي، جدل في لبنان بعد هجوم «جنود الرب» على ملهى وسط بيروت بسبب المثليين (فيديو)، ٢٠٢٣.
www.arabic.rt.com

- آوت رايت أكشن إنترناشونال، المؤسسة العربية للحريات والمساواة، «النضال والصمود: تقدم مجتمع اليم في الدول الناطقة باللغة العربية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا»،
<https://outrightinternational.org/sites/default/files/10-2022/outrightreportinarabic.pdf>

- التحالف الدولي لمجتمعات الرينبو، المنظمة الدولية للمثليين والمثليات والعاشرين والعاشرين جنسياً
وبيني الجنس - انترسكس -، استكمال تبني قرار الميول الجنسية والهوية الجندرية، ٢٠١٦.
<https://arc-international.net/wp-content/uploads/08/2016/SOGI-Resolution-Vote-compilation-FINAL.pdf>

- التحالف الدولي لمجتمعات الرينبو، المنظمة الدولية للمثليين والمثليات والعاشرين والعاشرين جنسياً
وبيني الجنس - انترسكس -، استكمال تبني قرار الميول الجنسية والهوية الجندرية، ٢٠١٦.
<https://arc-international.net/wp-content/uploads/08/2016/SOGI-Resolution-Vote-compilation-FINAL.pdf>

- المفكرة القانونية، جمعية «حلم»، قرار الداخلية بترهيب المثلية لم يعد نافذاً، 2015.
- المفكرة القانونية، «مشروع قانون بهدف معاقبة الترويج للمثلية الجنسية أو إمكانية التحوّل الجنسي»،
2023.

- الوكالة الوطنية للإعلام، ريفي تقدّم باقتراح قانون معجل مكرر يقضي بتجريم الترويج للمثلية الجنسية
والشذوذ الجنسي، 2023.

- ريد، غرايم، «لبنان يقترب أكثر من إلغاء تجريم السلوك المثلي»، هيومن رايتس ووتش، 2017.

- شبارو، أسرار، بذريعة دعمها «الثلية».. اعتداء على «مسيرة الحريات» وسط بيروت، 2023.
www.alhurra.com
- شبارو، أسرار، نصر الله يطلق معركة على المثليين في لبنان.. ومخاوف من «منسوب العنف»، 24 يوليو 2023.
www.alhurra.com
- هيومن رايتس ووتش، «الجرأة في وجه المخاطر نضال مجتمع الميم في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، 2018.
- هيومن رايتس ووتش، «في زمن التعذيب: إهدار العدالة في الحملة المصرية ضد السلوك المثلي»، 2004.

قائمة المراجع باللغات الأجنبية:

- Bahadi, Asmae, "Transgender Person Denied Entry to United Arab Emirates,
www.moroccoworldnews.com, 2016.
- Human Rights Campaign, "Anti-LGBTQ+ Laws? Know Before You Go", 2023.
<https://www.hrc.org/campaigns/national-state-of-emergency-for-lgbtq-americans>
- Human Rights Campaign, "LGBTQ+ Americans Under Attack: A Report and Reflection on the 2023 State Legislation Session", 2023.
<https://hrc-prod-requests.s3-us-west-2.amazonaws.com/Anti-LGBTQ-Legislation-Impact-Report.pdf>
- Human Rights Watch, "Lebanon: Entry Ban Follows Gender, Sexuality Conference", 2019.
- International Commission of Jurists (ICJ), "Sexual Orientation, Gender Identity, and Justice: A Comparative Law Casebook" (Geneva: ICJ, 2011).
- OHCHR, Independent Expert on protection against violence and discrimination based on sexual orientation and gender identity.
<https://www.ohchr.org/en/special-procedures/ie-sexual-orientation-and-gender-identity>